العرب
الثلاثاء 2020/01/07
السنة 42 العدد 11579

أحزاب تونسية تقايض الجملي بتعديل حكومته مقابل منحها الثقة

ثلاثة أحزاب تونسية ترفض التصويت على الحكومة المقترحة

قبل أيام من جلسة منح الثقة، أعلنت ثلاثة أحزاب تونسية رفضها التصويت على حكومة الحبيب الجملي المقترحة، فيما اشترطت أحزاب وازنة بالمشهد السياسي مثل قلب تونس تعديل الجملي لفريقه الحكومي مقابل التصويت، ما يزيد الغموض حول مصير الحكومة المرتقبة.

النهضة تريد حكومة على المقاس

تونس – قالت ثلاثة أحزاب تونسية، على الأقل، إنها لن تصوت للحكومة المقترحة في البرلمان، في خطوة تكشف أن مرور حكومة الرئيس المكلف حبيب الجملي التي أعلنها مؤخرا على البرلمان، محفوف بمخاطر عدم نيل الثقة.

وقال النائب في البرلمان هيكل المكي، عن حزب حركة الشعب، إن "الحزب لن يمنح ثقته للحكومة المقترحة من رئيس الحكومة المكلف بسبب تحفظات على تركيبتها وأسماء عدد من الوزراء".

وأضاف المكي، في تصريحات لإذاعة محلية، الاثنين، "وجود هذه الحكومة سيكون خطرا على الدولة".

وتابع "حكومة الجملي فيها الكثير تحوم حولهم شبهات فساد بأحكام قضائية نهائية تدينهم، وحكومة فيها من تفترض إحالته للقضاء باعتباره يمجّد الإرهاب".

وبذلك انضم حزب حركة الشعب إلى حزب التيار الديمقراطي الذي كان أعلن في وقت سابق أنه لن يصوّت للحكومة بسبب "منهجية اختيار الوزراء".

باسل ترجمان

حكومة الجملي هي حكومة النهضة وحلفاؤها من قلب تونس

ويمثل الحزبان كتلة برلمانية مشتركة تضم 41 نائبا، بجانب عدد من النواب المستقلين، وهي الكتلة الثانية بعد كتلة حزب حركة النهضة الإسلامية الفائزة في الانتخابات التشريعية.

وقال حزب حركة تحيا تونس الذي يرأسه رئيس حكومة تصريف الأعمال الحالية يوسف الشاهد، إنه لن يمنح الثقة للحكومة في جلسة التصويت المقررة الجمعة المقبل.

وأوضح الحزب أن تركيبة الحكومة المقترحة "لا تحترم حتى المعايير التي التزم بها الحبيب الجملي، في ظل وجود شكوك حول استقلالية بعض الأسماء، ونقاط استفهام أُثيرت حول كفاءة البعض وشبهات تضارب مصالح متعلقة بأسماء أخرى".

ويقترح الحزب الذي يملك 14 مقعدا في البرلمان، في بيان، "تكوين حكومة مصلحة وطنية قائمة على شراكة سياسية وطنية مسؤولة".

بدوره، اشترط حزب قلب تونس على رئيس الحكومة المكلف فريق حكومته المقترحة مقابل التصويت مع اقتراب جلسة منح الثقة. وقال رئيس حزب قلب تونس نبيل القروي، في حوار لقناة تلفزيونية خاصة، إن حزبه لا يزال على نفس الموقف الرافض لحكومة الحبيب الجملي، معتبرا أن ما قيل عنها بكونها حكومة كفاءات اتضح أنه غير صحيح وأن أغلبية هذه الكفاءات هي كفاءات النهضة.

وأكد القروي أنه لم يتم التشاور مع حزبه حول التركيبة والأسماء، مبينا أن قلب تونس يعتبرها حكومة كثيرة العدد، واعتبر أن "حكومة بمثل هذه التركيبة وهذا التمشي لا يمكن أن تستجيب لاستحقاقات المرحلة".

وشدد القروي على ضرورة القيام بتعديلات ومراجعات في تركيبة الحكومة شكلا ومضمونا، مبينا وفق تعبيره، أنه في صورة إصرار الحبيب الجملي على موقفه فإن الاتجاه العام لحزب قلب تونس سيكون عدم التصويت على الحكومة، الجمعة القادم.

وعلى رغم ما تواجهه تشكيلة حكومة الجملي والتي جاءت إثر تجاذبات سياسية وأقصيت الأحزاب من المشاركة فيها، انتقادات على مستوى استقلاليتها ومدى نجاعتها في تجاوز التحديات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن مراقبين يتوقعون حصولها على ثقة البرلمان.

ويعتقد هؤلاء أن الأحزاب الرافضة للتشكيلة الحالية تحاول الضغط على الجملي، بهدف تعديل حكومته واقتراح وزراء محسوبين عليها، لتعزيز تموقعها في المشهد السياسي الجديد.

وفيما تحاول حركة النهضة الإيحاء برفضها حكومة الجملي واعتراضها على خمسة أسماء من الحكومة المقترحة للنأي بنفسها من تهم السيطرة على المشاورات بغاية فرض حكومة على المقاس، فإن بقية الأحزاب تناور لتحسين شروط التفاوض في مرحلة ما بعد التصويت على الحكومة وإعلان شارة الانطلاق لعملها.

وأشار المحلل السياسي باسل الترجمان لـ"العرب" أن "قيادات هذه الأحزاب تمارس مرة أخرى سياسة استبلاه الشعب وتكرار نفس المهازل التي جرت في مجلس النواب السابق، وهذا سيؤدي بعد التصويت للحكومة التي من المتوقع أن تنال أكثر من 120 صوتا من أصوات النواب إلى تعزيز اهتزاز ثقة". وتوقع ترجمان أن "تنال الحكومة ثقة كل نواب حركة النهضة والتي يحاول بعض من قياداتها الإيحاء، بأنها غير موافقة عليها وأنها تطالب بتعديل داخلها".

وتابع "يعلم الجميع أن كل أعضاء هذه الحكومة باستثناء وزيري الدفاع والخارجية تم اختيارهم بشكل شخصي ومباشر من قبل رئيس الحركة راشد الغنوشي".

ووصفت أوساط سياسية تركيبة حكومة الجملي بالهجينة، ففي الظاهر مستقلة عن الأحزاب، ولكن عمليا تريد أن ترضي الأحزاب الداعمة لكي تمر في البرلمان.

وبات رضوخ الجملي وقبوله إجراء تعديلات في الساعات الأخيرة قبل الذهاب إلى البرلمان متوقعا، بغاية ضمان التصويت والنجاح في المهمة التي كلفته بها حركة النهضة.

ويملك حزب النهضة 54 مقعدا في البرلمان وهناك منحى للتوافق مع منافسه حزب قلب تونس الليبرالي الذي حل ثانيا في الانتخابات ويملك 38 مقعدا، بينما تحتاج الحكومة المقترحة إلى 109 أصوات على الأقل لنيل الثقة.

ولم يستبعد رئيس البرلمان وحركة النهضة، راشد الغنوشي، في تصريحاته إثر اجتماع مكتب مجلس البرلمان، السبت، أن "يتم تعديل قائمة الوزراء بهدف ضمان توافق أوسع حول الحكومة قبل جلسة التصويت".

ويرى ترجمان أن هذه الحكومة هي "حكومة النهضة وحلفائها السياسيين من قلب تونس وائتلاف الكرامة ونداء تونس وبعض النواب من أحزاب مختلفة ومستقلين وكل ما يحاول البعض الحديث عنه من خلافات هو لرفع مستوى الكسب السياسي والتفاوض على ما بعد تشكيل الحكومة من ملفات بعضها سياسي والباقي قضائي".

ومع إعلان ثلاثة أحزاب رفضها التصويت لحكومة الجملي وطلب أحزاب وازنة إجراء الجملي تعديل على حكومته، يبقى إلغاء جلسة منح الثقة، الجمعة، فرضية واردة.

ورجح القيادي بحركة النهضة بلقاسم حسن في تصريحات للوسائل إعلام محلية إمكانية إجراء تغيير على هذه الحكومة المقترحة دون تجاوز الدستور، لافتا أنه من الممكن كذلك تغيير موعد الجلسة العامّة للبرلمان المقررة، الجمعة، نظرا إلى أن الآجال الدستورية ما زالت مفتوحة إلى غاية الرابع عشر من يناير".

وشرح بقوله "يمكن لرئيس الحكومة المكلف تغيير بعض الأسماء التي وردت بشأنها انتقادات واحترازات ويعيد تقديم القائمة إلى رئيس الجمهورية الذي يراسل بدوره البرلمان مجدّدا في شأنها، ويتم تحديد جلسة عامّة أخرى".

وكان الحبيب الجملي، وهو شخصية مستقلة مرشحة من قبل حزب حركة النهضة، قد قدم الأسبوع الماضي حكومة كفاءات مستقلة بعد فشل مشاوراته مع الأحزاب السياسية.

وتضم الحكومة المقترحة 28 وزيرا و14 كاتب دولة برتبة وزير، وحتى الآن ليست هناك ضمانات فعلية لتحصيل الأغلبية المطلقة التي تحتاجها لنيل ثقة البرلمان.

ميركل وسعيّد يدعمان حلا سلميا في ليبيا

تونس- جدّد كل من الرئيس التونسي قيس سعيد، والمستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، الاثنين، حرصهما على ضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة الليبية، وإشراك مختلف الأطراف المعنية، لإيجاد تسوية سياسية تنهي النزاع المتصاعد في البلد.

جاء ذلك في اتصال هاتفي أجرته ميركل مع سعيّد، وفق بيان للرئاسة التونسية. وأضاف البيان أنه جرى "خلال هذا الاتصال التعرّض إلى مستجدات الأوضاع على الساحتين الإقليمية والدولية، وخاصة الوضع في ليبيا ومسار مؤتمر برلين".

كما تمّ التطرق إلى "مبادرة السلام المنعقدة في تونس بجمع عدد من رؤساء القبائل والمجالس الاجتماعية (في ليبيا)، لبحث سبل المصالحة، ووضع مشروع دستور للمرحلة القادمة في ليبيا".

وتابع أن "المبادرة سبق لألمانيا أن نجحت فيها حين جمعت الفرقاء في أفغانستان في المجلس المعروف بـ'اللويا جيرغا' لحل الأزمة الأفغانية، وهذا المجلس هو الذي وضع الدستور الأفغاني الحالي".

وأشار إلى أنه جرى الاتفاق بين سعيّد وميركل على "مواصلة التشاور بين الجانبين التونسي والألماني بخصوص الوضع في ليبيا، وتحديد من سيمثل البلدين في هذه المشاورات".

والتقى سعيّد في 24 ديسمبر الماضي بممثلي المجلس الأعلى للقبائل والمدن الليبية، لبحث إمكانية إطلاق مبادرة لحل الأزمة في الجارة ليبيا.

وسبق أن كشف الرئيس التونسي أن مبادرة لحل الأزمة في ليبيا تقوم على الانتقال من "الشرعية الدولية" إلى الشرعية "الليبية -الليبية" في مسعى لجمع الفرقاء.

ولم يوضح الرئيس، الذي استلم منصبه في أكتوبر الماضي بعد فوزه بنسبة فاقت 70 بالمئة من الأصوات، تفاصيل أكثر عن مبادرته ولكنه شدد على ضرورة اعتماد القانون بدل السلاح للتوصل إلى حل.

وفي سياق العلاقات التونسية الألمانية تناولت المحادثة الهاتفية بين سعيد وميركل "العلاقات الثنائية المتميزة بين تونس وألمانيا في كافة المجالات والدّعم الذي وجدته تونس من الجانب الألماني خاصة في السنوات الأخيرة".

نشاط دبلوماسي حثيث لجرّ الجزائر إلى الحلف الداعم لحكومة السراج

صابر بليدي

الجزائر – تزامنت زيارة رئيس حكومة الوفاق الليبية فايز السراج إلى الجزائر، مع نشاط دبلوماسي لأطراف مؤيدة لحكومته مع الجزائر، مما يوحي بدخول الأخيرة كطرف فاعل في المعادلة التي يعمل الحلف المذكور على بلورتها بغية مواجهة التطورات المتسارعة في ليبيا. وحل رئيس الحكومة الليبية فايز السراج، الاثنين، بالعاصمة الجزائرية، في زيارة مفاجئة كونها لم تكن مبرمجة من قبل، ليكون بذلك أول مسؤول أجنبي رفيع المستوى يزور الجزائر منذ انتخاب عبدالمجيد تبون رئيسا جديدا للبلد.

وأفادت وكالة الأنباء الرسمية أن الزيارة المذكورة تزامنت مع زيارة مماثلة لوزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو، للجزائر تدوم يومين، كما أجرت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل اتصالا هاتفيا، الاثنين، مع الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، تبادل خلالها الطرفان العلاقات الثنائية والملفات الإقليمية والوضع في ليبيا.

وقالت المستشارة الألمانية إنها وجهت دعوة لعبدالمجيد تبون، من أجل زيارة ألمانيا، وإن لم تشر إلى طبيعة الدعوة، فإن الأكيد أنها من أجل المشاركة في القمة المنتظرة هناك.

وهي القمة المهددة بالفشل إن لم يتم إقناع دول الجوار الليبي بالمشاركة فيها، وسيكون ملف المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين في ألمانيا، التي تلح برلين، على الحكومة الجزائرية على استقبالهم منذ عهد الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، ورقة مساومة في ملفات التعاون الثنائي.

ويبدو أن الحلف الداعم لحكومة الوفاق يراهن على دور جزائري معين في تطورات المشهد الليبي، ولذلك رمى بثقله الدبلوماسي في مكان وتوقيت واحد، يراد من خلاله بلورة موقف مشترك مدعوم من الجزائر.

ولا يستبعد توسيع اللقاءات الرسمية للمسؤولين الليبيين مع رئيس الدبلوماسية التركي، لاسيما وأن السراج كان مرفوقا بوزيري الخارجية والداخلية، محمد طاهر سيالة، وفتحي باشاغا.

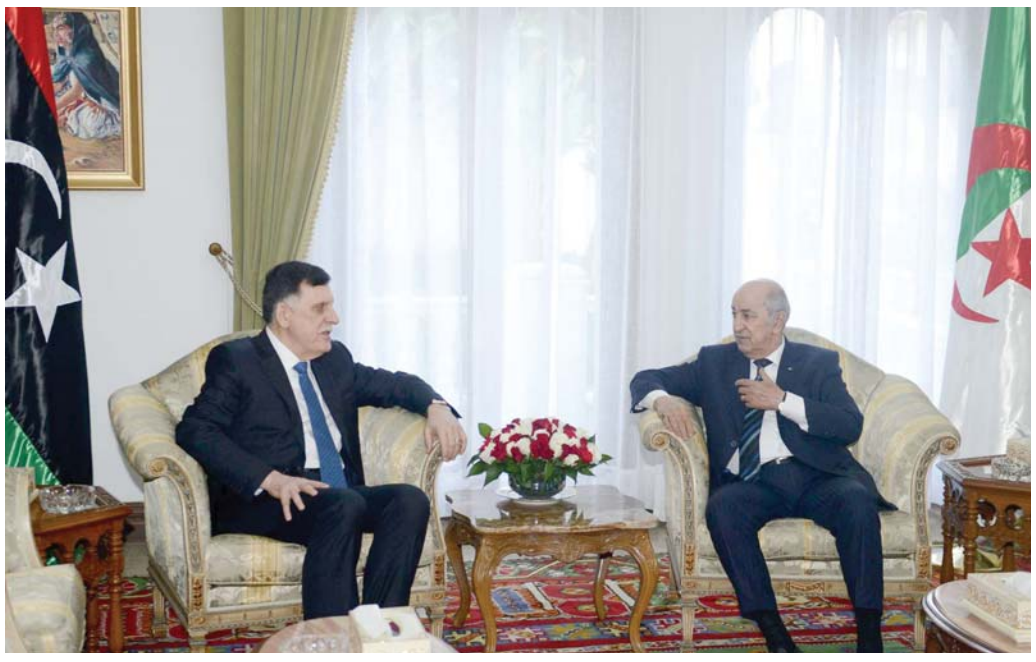

رهان على دور جزائري لإنقاذ الميليشيات في ليبيا

ورغم تمسك الجزائر بمبدأ "رفض التدخل العسكري الأجنبي في ليبيا"، كما ورد في آخر تصريح لوزير خارجيتها صبري بوقادوم، إلا أن حضور وزير الداخلية الليبي، يطرح إمكانية إرساء خطة أمنية بين الطرفين يجري تغطيتها بشرعية دبلوماسية من طرف الأتراك والألمان، لاسيما وأن الجزائر مدعوة للندوة المنتظرة في برلين.

وكان الوزير فتحي باشاغا، قد أشار سابقا لوجود "تعاون كبير مع تركيا وتونس والجزائر، وسنكون في حلف واحد وهذا سيخدم شعوبنا واستقرارنا الأمني، ونحن نرحب بأي مبادرة تكون جامعة لكل الليبيين، وكذلك أي مبادرة لا بد أن تكون تحت رعاية الأمم المتحدة".

ولا يستبعد متابعون للشأن الإقليمي، أن تكون تركيا وألمانيا تمارسان ضغوطا ناعمة على الجزائر، بتوظيف حاجة السلطة الجديدة إلى اعتراف دولي وإقليمي، في ظل الأوضاع المتوترة التي تعيشها البلاد منذ شهر فبراير الماضي، ولذلك تدفع باتجاه حمل الجزائر على الانخراط في خطة توسيع الحلف الداعم لحكومةالسراج.

وينتظر أن يكون التحرك الدبلوماسي المذكور أول تحدّ للسلطة الجزائرية الجديدة، فهي بخطابها الداعي لـ"الحياد" بين أطراف الصراع في ليبيا ورفض التدخل الأجنبي في الشأن الداخلي، لا تريد إزعاج حلفائها الداعمين للجيش الليبي، كما تتعامل بليونة لحد الآن مع التدخل العسكري التركي في طرابلس.

ولم يظهر من مضمون خطاب الرئيس الجزائري الجديد، بشأن الملف الليبي، أي خطوة تجسد ما أسماه بـ"العودة القوية للملف الليبي"، وأداء الدور اللازم في الصراع القائم من أجل تجنيب المنطقة تداعيات خطيرة على الأمن والاستقرار الإقليمي خاصة على الشريط الحدودي المشترك المقدر بأكثر من 1000 كلم.

وفيما لم تتسرب أي معلومات عن مضمون المحادثات الجارية بين الطرفين، بعدما استعادت مؤسسة الرئاسة حصرية التوزيع الرسمي للبيانات الإخبارية، تذهب التوقعات الدبلوماسية إلى دعم جزائري للمقاربة السياسية التي قد تنبثق عن قمة ألمانيا، لإطلاق حوار ليبي – ليبي، والدفع باتجاه تفادي أي تصعيد عسكري يفاقم الوضع في البلاد.

وكان بيان للخارجية الجزائرية، قد أدان ما وصفه بـ"القصف الذي استهدف الكلية العسكرية في طرابلس"، ودعا الأطراف الليبية إلى تغليب المصلحة العليا للبلاد والعودة إلى مسار الحوار السياسي الشامل للخروج من الأزمة.